

Distr.: General  
27 November 2012  
Arabic  
Original: English

# اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة  
الدورة الرابعة والخمسون  
١١ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٣

قائمة المسائل والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقارير الدورية:  
باكستان

إضافة

ردود باكستان على قائمة المسائل المقرر تناولها في أثناء النظر في  
تقريرها الدوري الرابع\*

\* وفقاً للمعلومات التي أرسلت إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بتجهيز تقاريرها، لم تُحرر هذه الوثيقة.

## الإطار الدستوري والتشريعي

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١ من قائمة القضايا (CEDAW/C/PAK/Q/4)

١ - أدرجت باكستان، مثل البلدان الإسلامية الأخرى، قوانين الشريعة الإسلامية في الدستور وفي القوانين المحلية الأخرى. ورغم اختلاف المصادر، فإن كليهما يساعد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبينما تصيغ باكستان قوانينها الناظمة للدولة وتضع الأطر السياسية وآليات التنفيذ اللازمة، فإنها تدرك التزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها والقوانين المحلية ومبادئ الشريعة الإسلامية. وفي هذا الصدد، تحمي المواد ٨ إلى ٢٨ من الدستور حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أي حق الفرد في الأمان على شخصه، والحق في التعليم، والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون، والحماية من التمييز، من جملة حقوق أخرى. وينص الدستور على أن القوانين غير المتسقة مع الحقوق الأساسية أو المخالفة لها هي قوانين باطلة. ولا يمكن سن أي نوع من القوانين كما لا يُسمح باستمرار ممارسة عرفية في حال تعارضها مع روح الدستور، وهو ما يجعل الدستور متسقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يستعرض مجلس الفكر الإسلامي القوانين ويقدم التوصيات بغرض مواءمة قوانين الدولة وقوانين الشريعة الإسلامية. وتشكل حقوق الإنسان أساساً للمجتمع الإسلامي. وعليه، لا يوجد أي تضارب بين المعايير الدولية لحقوق الإنسان وقوانين الشريعة الإسلامية.

٣ - وفيما يتعلق بقانون الجرائم في المناطق الحدودية، أدخلت بعض التعديلات التي طال انتظارها، والتي ستعطي سكان المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية ولأول مرة الحق في استئناف القرارات الصادرة عن الموظفين السياسيين المعيّنين من الحكومة. وتنص التعديلات على إنشاء محكمة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية يُشرف عليها رئيس. وستتولى هذه المحكمة مراجعة الأوامر/الأحكام الصادرة عن هيئة استئناف وستُحول صلاحيات شبيهة بصلاحيات محكمة عليا بموجب المادة ١٩٩ من الدستور - التي تتناول الولاية القضائية للمحكمة العليا. وخلافاً للممارسة السابقة، تنص التعديلات المتعلقة بقانون الجرائم في المناطق الحدودية على حق المتهم في الإفراج بكفالة. ولا يجوز توقيف أو احتجاز امرأة أو طفل دون سن ١٦ عاماً أو رجل يزيد عمره عن ٦٥ عاماً بموجب قانون المسؤولية الجماعية. ولا يجوز أيضاً اعتقال قبيلة برمتها بموجب هذا القانون. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز حرمان أي شخص من ممتلكاته دون منحه التعويض المناسب، حسب القيمة السوقية السائدة ووفقاً للإجراء المنصوص عليه في قانون حيازة الأراضي في المناطق المستعمرة

عام ١٨٩٤. وأدرجت المادة ٥٨ - ألف في قانون الجرائم المذكورة كيما يتسنى للمحكمة التابعة للمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية تفتيش السجون. وأصدرت الحكومة أيضاً الأمر المتعلق بتوسيع نطاق نشاط الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٢ ليشمل المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، حيث يمكن للأحزاب السياسية النشاط بحرية وتقديم برامجها الاجتماعية الاقتصادية.

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٢ من قائمة القضايا

٤- وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ سُنَّ القانون المعدَّل (تعديل ثالث) للقانون الجنائي لعام ٢٠١١ المعروف عموماً بقانون منع الممارسات المعادية للمرأة بهدف القضاء على الممارسات الضارة والممارسات العرقية القديمة من قبيل إعطاء المرأة للزواج أو مبادلته تسويةً لزوج (فاني أو سوارا)، وحرمان المرأة من الميراث، والزواج القسري وزواج النساء من "القرآن الكريم". وبموجب القانون المذكور، لا يجوز للحكومات الإقليمية التدخل في العقوبات المتعلقة بحالات الاغتصاب. وقد أدرجت في القانون أحكام عديدة من الاتفاقية من أجل التصدي لجميع أنواع التمييز ضدَّ المرأة.

٥- وأعدَّت اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة مشروع قانون العنف المتزلي (تعديل القانون الجنائي) لعام ٢٠١٢. ويرمي مشروع القانون المقترح إلى تعديل قانون العقوبات الباكستاني وقانون الإجراءات الجنائية. وينظر البرلمان حالياً في مشروع القانون هذا. وتتماشى أحكام مشروع القانون مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدَّ المرأة. ويعرّف مشروع القانون العنف المتزلي من مختلف جوانبه المتعلقة بالإساءة البدنية والنفسية واللغوية والعاطفية والاقتصادية. ويتوخى مشروع القانون إنشاء لجنة حماية تُعنى بتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف المتزلي وجمع البيانات بشأن العنف المسلط على المرأة، ويتضمن مشروع القانون أيضاً حكماً يتعلق بتقديم المشورة للضحية والمتهم على حد سواء.

٦- وسُنَّ قانون حماية المرأة (تعديل القوانين الجنائية) لعام ٢٠٠٦، الذي أدخل ٣٠ تعديلاً هاماً على جريمة الزنا (قانون إقامة الحدود لعام ١٩٧٩)، وجريمة القذف (قانون إقامة الحدود لعام ١٩٧٩)، وقانون العقوبات الباكستاني، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون فسخ الزواج الإسلامي لعام ١٩٣٩. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة التشريعات التالية لحماية حقوق المرأة:

(أ) القانون المعدَّل للقانون الجنائي، ٢٠١٠؛

(ب) قانون حماية المرأة من التحرش في مكان العمل، ٢٠١٠؛

(ج) القانون المعدَّل (تعديل ثان) للقانون الجنائي، ٢٠١١ (مراقبة الحمض ومنع

جريمة الرمي بالحمض)؛

(د) القانون المعدّل (تعديل ثالث) للقانون الجنائي، ٢٠١١ (الممارسات المعادية للمرأة)؛

(هـ) القانون المتعلق بصندوق النساء المحرومات والمحتجزات، ٢٠١١؛

(و) تعزيز اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة (٢٠١٢)؛

(ز) إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٧- وقد بدأت عملية النظر في التشريعات التي قد تميّز ضدّ المرأة. وهناك حالياً ثلاث لجان دائمة تستعرض القوانين.

(أ) تقوم اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة، المنشأة في عام ٢٠٠٠، باستعراض القوانين والقواعد والأنظمة التي تؤثر على وضع المرأة وحقوقها. وتقترح اللجنة إلغاء التشريعات و/أو تعديلها وتوصي بوضع تشريعات جديدة تعتبرها اللجنة ضرورية للقضاء على التمييز ضد المرأة وحماية حقوق المرأة وتعزيزها وتحقيق المساواة بين الجنسين وفقاً للدستور والتزامات باكستان بموجب المواثيق والالتزامات الدولية.

(ب) لجنة القانون والعدل وهي من مؤسسات الحكومة الاتحادية، وقد أنشئت بموجب القانون (١٤) لعام ١٩٧٩. ويرأس اللجنة كبير القضاة في باكستان. ويتألف أعضاؤها الآخرون وعددهم ١٢ عضواً من كبار قضاة المحاكم العليا والمحامي العام لباكستان وأمين وزارة القانون والعدل، ورئيسة اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة. وتمثل كل مقاطعة فيها بعضو واحد. ونظراً لأن رئيسة اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة هي بحكم منصبها عضوة في لجنة القانون والعدل والعكس صحيح، فإنه توجد صلة مؤسسية بين اللجنتين لأغراض استعراض القوانين والأنشطة ذات الصلة. وتدير اللجنة مركزاً للاستطلاع القانوني وخطّة للتوعية القانونية تعد في إطارهما المواد المتعلقة بالمسائل والمشاكل القانونية مثار الاهتمام العام، ومن ذلك مسائل ذات أهمية للمرأة على وجه التحديد.

(ج) ومجلس الفكر الإسلامي هو هيئة دستورية تسدي المشورة للسلطة التشريعية بشأن ما إذا كان أحد القوانين منافياً للإسلام من عدمه، وتحديداً للقرآن الكريم والسنة. ويضم المجلس ما لا يقل عن ثمانية أعضاء وما لا يزيد على ٢٠ عضواً (بمن فيهم رئيس المجلس) يمثلون مختلف مدارس الفكر، ولديهم المعرفة بمبادئ الإسلام وفلسفته على النحو الذي أعلنه القرآن الكريم والسنة أو لديهم فهم للمشاكل الاقتصادية أو السياسية أو القانونية أو الإدارية لباكستان، مع عضوين على الأقل يكونان من القضاة العاملين أو المتقاعدين في المحكمة العليا أو إحدى المحاكم العليا الإقليمية، وعلى أن يكون عضو واحد على الأقل امرأة. وفي المجلس الحالي ثلاثة أعضاء نساء.

## آليات التظلم

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٣ من قائمة القضايا

٨- تؤدي الجمعيات القبلية التقليدية (جيرغا) دوراً هاماً في فضّ المنازعات الصغيرة بصورة سلمية على مستوى القرى. وهناك قضايا تجاوزت فيها هذه الجمعيات سلطاتها واتخذت قرارات في مسائل جنائية لا تدخل في نطاق ولايتها. واسترعت هذه القرارات غير الشرعية انتباه المحاكم التي ألغت الأحكام. وفي هذا الصدد، أصدرت محكمة السند العليا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ قراراً يحظر هذه الجمعيات في الإقليم. وفي وقت لاحق، أصدرت حكومة السند في عام ٢٠٠٨ توجيهات لضباط الشرطة في جميع المقاطعات بالسهر على تطبيق الحظر وتوقيف المخالفين من بين أعضاء هذه الجمعيات. وبالإضافة إلى ذلك، أنهت اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة دراسة بشأن نُظم العدالة غير الرسمية السائدة في البلد وقدّمت إلى حكومة باكستان توصيات تتعلق بالسياسة العامة. وبموازاة ذلك، تقدمت اللجنة أيضاً في عام ٢٠١٢ بطلب إلى المحكمة العليا لحظر هذه الجمعيات والمجالس (الجيرغا والبانشيات) في مختلف أرجاء البلد. والقضية معروضة حالياً على القاضي.

٩- ويتبع مشروع تحقيق العدالة بين الجنسين عن طريق لجنة المصالحة استراتيجية شاملة لتنفيذ آليات بديلة لحلّ المنازعات عن طريق لجنة المصالحة، بموجب قوانين الحكومات المحليّة. ويهدف المشروع إلى إضفاء طابع مؤسسيّ على آليات حلّ المنازعات في المجتمع المحليّ (لجنة المصالحة)، بهدف "مساعدة النساء وغيرهن من الفئات المستضعفة في المجتمع على تحسين ظروفهن من خلال صون وتعزيز حقوقهن ومخصصاتهن المشروعة". وأطلق هذا المشروع في ثمانى مقاطعات مختارة تجريبية (من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧). ووسّع نطاق المشروع في مرحلة لاحقة ليشمل ١٢ مقاطعة مختارة إضافية (خمس مقاطعات في كلّ إقليم) ليصل عدد المقاطعات المشمولة بالمشروع إلى ٢٠ مقاطعة. ويجري تنفيذ المشروع حالياً في ٢٤ مقاطعة مختارة.

١٠- وتتألف لجنة المصالحة من ثلاثة أعضاء، من بينهم امرأة واحدة. ونسبة الثلث هذه تستند إلى الأحكام القانونية التي تنص على تخصيص نسبة ٣٣ في المائة للمرأة داخل الهيئات المحليّة، وذلك على غرار الأحكام المتعلقة بتمثيل المرأة في الهيئات السياسية على مستوى الأقاليم. وتنطبق نسبة التمثيل ذاتها في إطار مشروع تحقيق العدالة بين الجنسين.

١١- ومن أجل إصلاح النظام القضائي الرسمي، وضعت سياسة قضائية وطنية في عام ٢٠٠٩ لتناول القضايا المتراكمة والتعجيل بالبت في الدعاوى/القضايا. وفي إطار السياسة القضائية الوطنية لعام ٢٠٠٩ جرى تعزيز فرص وصول المرأة إلى العدالة وتقرّر أن يتم البتّ في قضايا الأسرة في غضون ٣-٦ أشهر، وفي طلبات الاستئناف المتعلقة بقضايا الأسرة

المعروضة على القضاء المدني، وحضانة القاصرين، والوصاية، والخلافة، والإعسار، في فترة تتراوح بين شهر واحد وأربعة أشهر، على أن يتم إعلام المحكمة العليا المعنية بأسباب التأخير في حال تجاوز هذه المهلة. وتُشير السياسة أيضاً إلى أنه ينبغي إيلاء الأولوية لقضايا النساء والأحداث والبت فيها بسرعة. ومن أجل التصدي لقضية المدانين، من الرجال والنساء، القابعين في السجون في انتظار خلاص الدية والأرش والضمان حتى بعد انقضاء مدة السجن المحكوم بها، ووضعت الحكومة الاتحادية مجموعة قواعد، تُسمى قواعد صندوق الدية والأرش والضمان لعام ٢٠٠٧.

## الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٤ من قائمة القضايا

١٢- نتيجة للتعديل الدستوري الثامن عشر، نقلت سلطات وزارة النهوض بالمرأة (الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة) إلى المقاطعات. أمّا مهمّة تمثيل المرأة في المحافل العالمية، فنُقلت إلى وزارة حقوق الإنسان. وتعمل وزارة حقوق الإنسان حالياً كهيئة تنسيقية على المستوى الاتحادي فيما يتعلّق بالنهوض بالمرأة وتنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، بعد نقل سلطات وزارة النهوض بالمرأة، جرى تعزيز دور اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة وولايتها بهدف صون حقوق المرأة ورصدها. وقد أنشئت لجنة وطنية تُعنى بوضع المرأة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وسنّ قانون جديد في آذار/مارس ٢٠١٢ لتعزيز اللجنة ومنحها استقلالية أكبر.

١٣- وتُوجد إدارات معنية بشؤون المرأة في كل الأقاليم. وقد أصدرت المحكمة العليا لباكستان أمراً يقضي بإنشاء لجان إقليمية تعنى بوضع المرأة باعتبارها مسألة ذات أولوية. وعلى صعيد الأقاليم، يبلغ مجموع الميزانية المخصصة لشؤون المرأة بالنسبة إلى السنة المالية الجارية ٢٤٠ مليون روبية. وعلاوة على ذلك، تعمل مراكز الشهيذة بينظير بوتو للمرأة في ٢٦ مقاطعة بكلّ الأقاليم.

١٤- ويجري تنفيذ مشاريع إيمائية عدّة في الأقاليم، من قبيل البرنامج الاقتصادي للنهوض بالمرأة في السند، وبرنامج تطوير جرف السكان الأصليين في منطقة شيترال، ومشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في بلوشستان. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل ٣٤ مركزاً صناعياً في الأحياء في منطقة بنجاب، بما فيها ستّة مراكز لدار الفلاح. وتتضمّن المبادرات الرئيسية التي ستستمر في الأقاليم تعزيز مراكز التدريب المهني للنساء في ١٢ مقاطعة بمنطقة بلوشستان، وبناء ١٠ بشلاني في وادي كلاش، وإنشاء دور لإيواء الأيتام من البنات في إقليم السند.

## الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٥ من قائمة القضايا

١٥- بعد التعديل الدستوري الثامن عشر، سُنَّ القانون المتعلق باللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٢ بهدف تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية للمرأة. وأصبحت اللجنة مستقلة بعد تفويضها سلطات جمع الموارد المالية الخاصة بها وفتح وإدارة حساب منفصل ومستقل.

١٦- وعُهد إلى اللجنة بمهمة النظر في السياسات العامة والبرامج والتدابير الأخرى التي تتخذها الحكومة الاتحادية بشأن المساواة بين الجنسين، واستعراض جميع القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية الاتحادية، ورصد تنفيذ الصكوك الدولية التي صدقت عليها باكستان. ويجوز للجنة لدى نظرها في الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق المرأة، أن تطلب تقارير من الحكومة الاتحادية والهيئات المستقلة. وفي هذا الصدد، تملك اللجنة صلاحيات شبيهة بالصلاحيات التي تملكها محكمة مدنية بموجب قانون الإجراءات الجنائية لإحضار أي شخص والحصول على الوثائق.

١٧- وتؤدي اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة دوراً أساسياً في وضع التشريعات المتعلقة بحماية حقوق المرأة وتعزيزها. وتلتزم الكيانات الاتحادية واللجان البرلمانية بانتظام رأي اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة بشأن مختلف السياسات العامة والقوانين وقد راعى البرلمان في مداولاته معظم التوصيات المقدمة من اللجنة. ومن بين التعديلات التي ساهمت فيها اللجنة مساهمة كبيرة، ما يلي:

- (أ) القانون المعدل للقانون الجنائي، ٢٠٠٤؛
- (ب) القانون المتعلق بحماية المرأة (تعديل القوانين الجنائية)، ٢٠٠٦؛
- (ج) قانون حماية المرأة من التحرش الجنسي في مكان العمل ٢٠١١؛
- (د) مشروع قانون (منع) العنف المتزلي (الحماية منه) (معروض حالياً على البرلمان).

## الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٦ من قائمة القضايا

١٨- اتخذت الحكومة تدابير عدّة لضمان المساواة بين الجنسين، في إطار "العمل الإيجابي". وبعد التعديل الدستوري الثامن عشر، أصبح تنفيذ إطار عمل السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة وتوظيفها من مشمولات الأقاليم.

١٩- وفي هذا الصدد، تتخذ الأقاليم تدابير لضمان المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويمثل مشروع السياسة المتعلقة بالعمل في المنزل الذي تقدمت به حكومة البنجاب تدبيراً خاصاً يرمي إلى الإسراع في تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة وينص

على توفير حماية قانونية للعاملات في المنزل. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت في المشروع المقترح تدابير إدارية وتشريعية في المدى القصير والمتوسط والطويل، تماشياً مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٧. وعلاوةً على ذلك، تعكس "مجموعة الإجراءات المتعلقة بتمكين المرأة في البنجاب لعام ٢٠١٢" التزام الحكومة الثابت بتناول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

## القوالب النمطية والممارسات الضارة

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٧ من قائمة القضايا

٢٠- اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات للقضاء على الممارسات الضارة التي تساهم في طغيان السلطة الأبوية.

٢١- وبموجب القانون المعدل للقانون الجنائي لعام ٢٠٠٤، أُدخلت تعديلات على قانون العقوبات الباكستاني وقانون الإجراءات الجنائية في باكستان لتعريف 'القتل دفاعاً عن الشرف' وتضيف الكارو كاري كجريمة قتل، وتحديد العقوبات المنطبقة على جريمة 'القتل دفاعاً عن الشرف'.

٢٢- وأضفى قانون (تعديل القانون الجنائي) مكافحة الممارسات المعادية للمرأة لعام ٢٠١١ إلى تعزيز حماية المرأة من التمييز والممارسات الضارة التقليدية. ويجرم هذا القانون الزواج القسري وزواج الأطفال والممارسات العرفية الأخرى التي تشكل تمييزاً ضد المرأة. ويُعاقب الآن على الزواج بالإكراه بالسجن لمدة تصل إلى ١٠ أعوام ودفع غرامة قدرها ٥٠٠.٠٠٠ روبية. ويجرم القانون أيضاً الممارسة الجائرة المتمثلة في "الزواج من القرآن الكريم" والتي تهدف إلى حرمان المرأة من حقها في الميراث وينص على المعاقبة عليها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أعوام. وعلاوةً على ذلك، وضع مجلس الفكر الإسلامي مشروع قانون لاتخاذ تدابير قانونية لوضع حد لهذه الممارسة.

٢٣- واتخذت الحكومات الإقليمية أيضاً عدداً من الخطوات لمنع الممارسات الضارة ووضع حد لطغيان السلطة الأبوية. فحكومة البنجاب اتخذت تدابير لضمان حق المرأة في الملكية/الميراث. وأطلقت حكومة خيبر باختناخوا مبادرات تشريعية لمنع الممارسات الضارة. ومن الأمثلة على ذلك، قانون الحق (المرأة) في الملكية لعام ٢٠١١، والقانون المتعلق بلجنة حماية الطفل ورعايته، لعام ٢٠١١، والقانون المتعلق باللجنة الإقليمية المعنية بوضع المرأة، لعام ٢٠٠٩.

٢٤- وبالمثل، اتخذت حكومة السند، عن طريق مديريتها المعنية بالنهوض بالمرأة، خطوات لحماية المرأة، ومن ذلك إنشاء مراكز لقبول الشكاوى ودور مخصصة للنساء العاملات، ووضع برامج لإذكاء الوعي. وتُنظم في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية حملات



لتوعية شبوخ القبائل والناشطين والطلاب عن طريق عقد دورات تدريبية ولقاءات وحلقات عمل.

٢٥- وأطلقت الحكومة حملة للتوعية، من أجل مكافحة الممارسات الضارة. وبثت وزارة المعلومات والبث برامج كثيرة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة والفرص المهنية. وعلاوة على ذلك، أدرجت الحكومة عدداً من التدابير المتعلقة بتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً وسياسياً. وتتضمن هذه التدابير تشريعات ترمي إلى القضاء على الممارسات الضارة وإحداث فرص عمل عن طريق تخصيص حصص للمرأة وضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما يشمل النشاط داخل البرلمان ومجالس نقابات العمال وغيرها.

٢٦- وأدت أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية، ومنها الإرهابيون والمتطرفون، في الأعوام الأخيرة إلى تقويض تمتع النساء والبنات بحقوق الإنسان غير أن الشعب الباكستاني يقف وقفه رجل واحد للتصدي لهذا التهديد، حتى يتمتع جميع مواطني البلد بحقوقهم الأساسية التي يكفلها الدستور. وفي هذا الصدد، تتخذ الحكومة إجراءات عقابية ضد العناصر المتطرفة التي تعترض تقويض تمتع النساء والبنات بحقوقهن. وعلاوة على ذلك، أطلقت الحكومة حملة توعية عامة من أجل توحيد صفوف جميع المواطنين لنبذ الإيديولوجية المتطرفة التي تؤمن بها أقلية هامشية.

## العنف ضد المرأة

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٨ من قائمة القضايا

٢٧- إن تزايد التقارير التي تتحدث عن حالات العنف ضد المرأة، لا يعني أن الظاهرة آخذة في الانتشار وفي الحقيقة، إن ارتفاع منسوب الحرية في صفوف وسائل الإعلام التي تتحدث عن العنف الذي يستهدف المرأة هو الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات عقابية بحق المسؤولين عن أعمال العنف. وقد اعتمد البرلمان التشريعات الهامة المذكورة آنفاً من أجل منع العنف ضد المرأة.

٢٨- وأنشئت خلية الجرائم الجنسانية في مكتب الشرطة الوطني (جزء من وزارة الداخلية الاتحادية) في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وإنشاء هذه الخلية "يبرهن على التزام الحكومة القوي باتخاذ ما يلزم من الخطوات لمكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز سيادة القانون وتمكين المرأة والوصول إلى العدالة". وتقوم خلية الجرائم الجنسانية بجمع ومقارنة وتحليل بيانات وقضايا العنف ضد المرأة، ولا سيما قضايا الاغتصاب، بشكله الفردي والجماعي، والختف، والقتل دفاعاً عن الشرف. وتعمل الخلية وديعاً للبيانات ذات الصلة وتساعد صانعي القرار السياسي في أعلى المستويات على وضع تدابير مضادة شاملة وفعالة للتصدي لهذا التهديد.

٢٩- واتخذت حكومة باكستان عدداً من التدابير لضمان جمع البيانات المصنفة وإتاحتها للجميع. وتتضمن هذه التدابير التوعية وبناء قدرات المكتب الاتحادي للإحصاء وتعداد السكان والمواءمة بينه وبين قاعدة البيانات الجنسانية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٣٠- وأنشأت الحكومة الوكالة الوطنية للأدلة العدلية في عام ٢٠٠٦ في إسلام آباد لتحديد هوية مرتكبي جرائم الاعتداء البدني. وعالجت الوكالة ما يزيد عن ٢٠٠ حالة حتى الآن. ومن المزمع أن يحدّ المختبر، في جملة أمور أخرى، من الاعتداء الجنسي على النساء رهن الاحتجاز لدى الشرطة. وبالمثل، أنشأ مكتب الشرطة الوطني خلية لتلقي الشكاوى، توصلت حتى الآن إلى تجهيز أكثر من ٤٠٠ شكوى ضدّ أفراد من الشرطة. وأُتخذت إجراءات إدارية بحق ضباط الشرطة الذين ثبتت إدانتهم.

٣١- وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأت حكومة البنجاب في مختلف المقاطعات مكتب مساعدة لإعادة تأهيل المرأة وحل الأزمات وخطاً هاتفياً مجانياً يعمل على مدار الساعة خلال كامل أيام الأسبوع من أجل جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالعنف. وسيصدر تقرير سنوي عن حالة التكافؤ بين الجنسين يحتوي على جميع الإحصاءات ذات الصلة. وتجمع حكومة إقليم السند البيانات ذات الصلة بواسطة خلايا تلقي الشكاوى والخلايا الإعلامية ومركز الشهيدة بينظير بوتو للمرأة. أما حكومة إقليم خيبر باختناخوا فتقوم بجمع البيانات من خلال وضع سجلات منفصلة لإيداع وتسجيل الشكاوى المتعلقة بالعنف المسلط على المرأة والطفل. وبالمثل، تقوم حكومة بلوشستان بجمع البيانات المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا حقوق المرأة. ويعمل قسم تمكين المرأة في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية على إدراج المنظور الجنساني في مختلف العمليات والآليات القائمة وعلى وضع آليات للتحليل وجمع البيانات تراعي المنظور الجنساني.

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٩ من قائمة القضايا

٣٢- وُزعت إجراءات العمل الموحدة بشأن معاملة النساء ضحايا العنف على جميع مخافر الشرطة في البلد. وينظّم المكتب الوطني للشرطة دورات لتدريب جميع ضباط الشرطة المعنيين على إجراءات العمل الموحدة التي تنص في جملة أمور على أن تُسند مهمة التعامل مع النساء ضحايا العنف إلى ضباط من نفس الجنس.

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٠ من قائمة القضايا

٣٣- لا يستمر القتل بداعي الشرف بسبب السلطات التقديرية المخوّلة للمحاكم، وإنما بسبب الممارسات العرفية الضارة. وأصدرت المحاكم أحكاماً ضدّ أشخاص أُدينوا بارتكاب

جرائم قتل بداعي الشرف في ضوء القانون المعدل للقانون الجنائي لعام ٢٠٠٤ الذي عدّل قانون العقوبات الباكستاني وقانون الإجراءات الجنائية في باكستان لتعريف 'القتل دفاعاً عن الشرف' وتصنيف الكارو كاري كجريمة قتل، وتحديد العقوبات المنطبقة على 'القتل دفاعاً عن الشرف'.

٣٤- وأصبح 'القتل دفاعاً عن الشرف' مدرجاً الآن في تعريف الفساد في الأرض (الإخلال بالنظام الاجتماعي) وعقوبته لا تقل عن ١٠ أعوام ولا تزيد على ١٤ عاماً، ويطلق عليها التعزير. وتناول المادة ٣١١ من قانون العقوبات المحكمة أن تعاقب المتهم عن طريق التعزير بالموت أو السجن مدى الحياة أو السجن بنوعيه لمدة قد تتجاوز أربعة عشر عاماً على سبيل التعزير، حتى بعد تنازل ورثة المتوفى أو أوليائه أو قبولهم التسوية. وعلاوةً على ذلك، تستطيع المحكمة أن تحكم بعقوبة في القضايا التي يتم فيها التنازل عن حق القصاص (الانتقام) أو قبول تسوية بشأنه من جانب الأسر المعنية.

٣٥- وعلاوةً على ذلك، للقانون الجنائي (٢٠١١) من أجل منع جريمة رمي الحمض الحارق باعتبارها غير قابلة لتسوية بالتراضي. وبناءً عليه، لا ينطبق مفهوم القصاص والدية على حالات رمي الحمض الحارق.

## الاتجار بالبشر واستغلال البغاء

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١١ من قائمة القضايا

٣٦- اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات لمنع الاتجار بالمرأة. وتنتظر الجمعية الوطنية حالياً في مشروع قانون بعنوان "قانون منع ومراقبة الاتجار بالمرأة لعام ٢٠١٠". وبالإضافة إلى ذلك، صاغت اللجنة الوطنية لرعاية الطفل وإنمائه مشروع قانون يتعلق بتعديل القانون الجنائي لعام ٢٠٠٩ ينص على إدخال تعديلات على المادة ٨٢ من قانون العقوبات الباكستاني وإدراج مواد جديدة في قانون الإجراءات الجنائية، وتحديد المادة ٢٩٢ ألف (التعرض للإغواء)، والمادة ٢٩٢ باء (استغلال الأطفال في المواد الإباحية)، والمادة ٢٩٢ جيم (المعاقبة على استغلال الأطفال في المواد الإباحية)، والمادة ٣٢٨ ألف (معاملة الأطفال بقسوة)، والمادة ٣٦٩ ألف (الاتجار بالبشر ولاسيما الاتجار داخل البلد) والمادة ٣٧٧ ألف (الاعتداء على الأطفال)، والمادة ٣٧٧ باء (المعاقبة على الاعتداء على الأطفال). واقترح إدخال التعديلات اللازمة أيضاً على الجدول الثاني الملحق بقانون الإجراءات الجنائية. وطلب من وزارة القانون والعدالة والشؤون البرلمانية النظر في مشروع القانون. وسيقدم الموجهز إلى مجلس الوزراء بعد النظر في مشروع القانون المذكور من أجل منع مختلف أشكال الاعتداء على الأطفال واستغلالهم.

٣٧- وتقدّم مراكز الشهيذة بينظير بوتو للمرأة (مراكز الأزمات) البالغ عددها ٢٦ مركزاً خدمات الدعم للنساء ضحايا العنف. ويوفر مركز إسلام آباد مرفقاً سكنياً بينما توجد في المراكز الأخرى المخصصة للنساء ضحايا العنف أماكن مؤقتة للسكن. وفي جميع المقاطعات، يمكن لكل امرأة أن تجد ما تحتاجه من ملجأ ورعاية في مراكز حماية المرأة (دار الأمان).

## المشاركة في الحياة السياسية والعامّة

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٢ من قائمة القضايا

٣٨- اتخذت الحكومة خطوات هامة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة والعامّة. ويمثل التمكين السياسي للمرأة واحدة من بين الأولويات التي رسمتها الحكومة الديمقراطيّة. وسجّل عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب منتخبة ارتفاعاً مستمراً. فالمرأة تشغل ٢٢,٢ في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية، و١٧ في المائة من المقاعد في مجلس الشيوخ، و١٧,٦ في المائة من المقاعد في الجمعيات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت باكستان نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد في جميع الهيئات المحليّة بمستوياتها الثلاثة لنساء تمثيلاً مع منهاج عمل بيجين.

٣٩- وتؤدي المرأة دوراً ريادياً في جميع مجالات الحياة العامّة. فقد انتخبت باكستان أول امرأة لرئاسة الجمعية العامّة في عام ٢٠٠٨. وتولى امرأة أيضاً منصب نائب رئيس الجمعية الإقليمية في منطقة السند. والدكتورة شّما هي أول امرأة تتولى منصب حاكم محافظة جلجيت - بلتستان.

٤٠- وتعدّ النائبات في البرلمان من بين أكثر النواب نشاطاً. وترأس نساء خمس لجان دائمة في الجمعية الوطنيّة وخمس لجان ولجنة فرعيّة واحدة في مجلس الشيوخ. ونظمت أنفسهنّ في أحزاب واتجاهات سياسيّة. وأحدثت في عام ٢٠٠٨ مجموعة نسائية داخل البرلمان برعاية رئيسة الجمعية الوطنيّة. وأدت هذه المجموعة التي تضم نائبات من جميع الأحزاب السياسيّة، دوراً ريادياً في سن تشريعات هامة عديدة بشأن حقوق المرأة والطفل وفي تحقيق توافق وطني بشأن قضايا حقوق الإنسان.

٤١- وتولت وما زالت تتولى نساء عدة مناصب وزارية في الحكومة الاتحاديّة والحكومات المحليّة، بما فيها وزارة الشؤون الخارجيّة، ووزارة الخدمات الوطنيّة، ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعيّة ووزارة النهوض بالمرأة. وفي عام ٢٠١١، عُيّن أول امرأة في منصب وزير الخارجيّة. وفي ظلّ قيادتها، استمرت المرأة في تأدية دور بارز في المجال الدبلوماسي. وتمثل المرأة نسبة ١٣,٨٦ في المائة من موظفي السلك الدبلوماسي و١٨,٣٩ في المائة من الموظفين السامين برتبة سفير.

٤٢- ومن أجل زيادة مشاركة المرأة، خصّصت نسبة ١٠ في المائة من الوظائف العمومية للمرأة. وما فتئت المرأة تعزز حضورها في مجالات مثل الطبّ والقضاء والقطاع

المصرفي والمالي وما إلى ذلك. وشامشاد أختير هي أول امرأة تشغل منصب محافظ المصرف المركزي الباكستاني. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك المرأة مشاركة نشطة في الألعاب الرياضية. وقد أفرزت ألعاب جنوب آسيا ٢٠١٠ العداءة الباكستانية نسيم حميد أسرع عداءة. وبذلك الإنجاز البطولي اللافت، اكتسبت نسيم حميد شعبية واسعة النطاق.

٤٣- وأطلق مصرف منطقة بنجاب "خطة لتشجيع المرأة على تطوير المشاريع". وتهدف هذه الخطة إلى مساعدة النساء على تطوير المشاريع عن طريق توفير قروض لإنشاء مراكز للرعيا النهارية، ومخازن، ومطاعم، ومحلات لبيع الأثاث، وقاعات للياقة البدنية وممارسة الرياضة، وتنظيم الفعاليات، وإدارة معاهد التعليم المهني، ومدارس القيادة، وصناعة الجواهرات، واستغلال محلات بيع الملابس وأدوات الزينة، وغيرها من المشاريع القابلة للتنفيذ.

٤٤- وبلغ مجموع النساء المسجلات لدى الهيئة الوطنية لجمع البيانات والتسجيل أكثر من ٨٦ في المائة، وأصدرت لهن بطاقات هوية وطنية. ويبلغ مجموع النساء الواردة أسماؤهن في قاعدة البيانات الوطنية نحو ٤٠ مليون امرأة، الأمر الذي عزز كثيراً قائمة المصوتين من النساء.

٤٥- وأنشأت الهيئة الوطنية لجمع البيانات والتسجيل ٨١٧ وحدة لجمع البيانات في مختلف أرجاء البلد من أجل الاتصال المباشر بالمواطنين في بيوتهم وإجراء عمليات التسجيل عن طريق وحدات متنقلة كثيرة. وتملك الهيئة ٤٦٩ مركزاً وطنياً للتسجيل و ٢٥٠ عربة متنقلة للتسجيل و ٩٠ وحدة شبه متنقلة موزعة على مختلف أنحاء البلد ومخصصة لمراكز التسجيل في المناطق النائية.

٤٦- ومن أجل تعزيز تسجيل المرأة، اتخذت الهيئة الخطوات الإضافية التالية:

- (أ) تخصيص ٧٠ عربة متنقلة لتسجيل النساء؛
- (ب) إنشاء ١١ مركزاً لتسجيل النساء؛
- (ج) إعلان يوم الجمعة يوماً مخصصاً لتسجيل النساء في وحدات مختارة لجمع البيانات.

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٣ من قائمة القضايا

٤٧- اتخذت الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث والهيئة الإقليمية لإدارة الكوارث التدابير التالية لإدراج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرارات:

- (أ) إنشاء خلايا دائمة معنية بنوع الجنس والطفل ضمن الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث والهيئة الإقليمية لإدارة الكوارث مراعاة الشواغل المتعلقة بحماية المرأة والطفل في عمليات التأهب والحد من المخاطر وإدارتها على الصعيد الإقليمي؛

(ب) استحداث إطار عمل للحماية والمنع والتزويد والمشاركة في إطار استراتيجية الحماية الاجتماعية التابعة للهيئة الوطنية لإدارة الكوارث؛

(ج) إدراج فصل منفصل بشأن المنظور الجنساني في خطة العمل الاستراتيجية الوطنية للاستجابة المبكرة تحت عنوان "الخطة الاستراتيجية للتعافي المبكر في إطار تحقيق المساواة بين الجنسين"؛

(د) تنظيم دورات لبناء القدرات تكون مخصصة للمسؤولين الحكوميين في الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث والهيئات الإقليمية لإدارة الكوارث بمساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إدراج الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

## الجنسية

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٤ من قائمة القضايا

٤٨- لا تسمح المادة ١٠(٢) من قانون الجنسية للزوج غير الباكستاني باكتساب الجنسية الباكستانية عند زواجه بامرأة باكستانية. واتخذت محكمة الشريعة الاتحادية إجراء من تلقاء ذاتها وقررت في حكمها FSC 2008 PLD 1 أن هذا الحكم تمييزي، ورأت أنه يتجاهل المساواة بين الجنسين ويمثل انتهاكاً للمادتين ٢-ألف و ٢٥ من الدستور. وطالبت المحكمة رئيس باكستان باتخاذ الخطوات المناسبة لتعديل المادة ١٠(٢) وغيرها من أحكام قانون الجنسية (١٩٥١) في غضون ستة أشهر. وهذه المسألة الآن قيد نظر المحكمة العليا نتيجة الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر عن محكمة الشريعة الاتحادية.

٤٩- وعُرض على الجمعية الوطنية أيضاً مشروع قانون مقدم من أحد الأعضاء للقضاء على التمييز ضد المرأة في قانون الجنسية (١٩٥١). وأحيل مشروع القانون إلى اللجنة الدائمة للشؤون الداخلية.

## التعليم

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٥ من قائمة القضايا

٥٠- تدرك باكستان تماماً أن التعليم يشكل عنصراً رئيسياً لتمكين المرأة في جميع المجالات. وعليه، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات لتذليل العقبات التي تقف حجرة أمام تعليم النساء والبنات.

٥١- وفي تعديل الدستور الثامن عشر، أُدرجت المادة ٢٥ ألف في الدستور من أجل تعزيز حقّ النساء والبنات في التعليم. وفي هذا الصدد، أطلقت حملة لتعزيز محو الأمية، ولا سيما تعزيز التعليم الابتدائي للبنات في المناطق الريفية.

٥٢- وإذ تدرك اللجنة الوطنية المعنية بالتنمية البشرية التابعة للحكومة أن تعليم الكبار القراءة والكتابة، وبخاصة محو الأمية الوظيفية للمرأة في المناطق الريفية، يشكل مسألة من المسائل التي تحتاج إلى اهتمام جدي، وضعت برنامجاً على نطاق البلد لتعليم القراءة والكتابة للكبار. وقد اكتسب نحو مليوني امرأة (زهراء ثلثي مجموع الدارسين) مهارات الإلمام الوظيفي بالقراءة والكتابة في إطار هذا البرنامج منذ بدأ عمله في عام ٢٠٠٢. ومن بين المزايا الأخرى، يعزز الإلمام الوظيفي بالقراءة والكتابة قدرة المرأة على تحصيل المعارف التي تفيدها، ويمكنها من إدارة الأعمال التجارية الصغيرة من موقع أقوى، ويجفز الأسر على إبقاء بناتها في المدارس. وتوجد عدة برامج أخرى للحد من معدلات الأمية في صفوف نساء باكستان، تسهم في النهوض بمستويات محو الأمية الوظيفية في جميع أنحاء البلد.

٥٣- وقطعت الحكومة خطوات واسعة في مجال زيادة التحاق البنات بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ومعدلات بقائهن فيها في الأعوام الأخيرة. وتشهد الهياكل الأساسية المادية تحسناً في مدارس كثيرة، وخاصة في المناطق الريفية، مما يشجع الوالدين على إلحاق أبنائهم بالمرسة، ولا سيما البنات. وبالإضافة إلى ذلك، بُنيت مدارس جديدة. ويبدل جهد كبير لزيادة عدد المعلمات. وعلاوة على ذلك، يجري تعزيز برامج التدريب للنهوض بالبيئة داخل الصفوف (أي أساليب التعليم التفاعلية، وعدم التسامح مطلقاً مع العقاب البدني، والعمل الجماعي، واستخدام مواد تعليمية مشجعة).

٥٤- ووضعت برامج كثيرة محدّدة المدّة لضمان التحاق الفتاة بالمدارس والبقاء فيها، بما في ذلك برنامج "إصلاح قطاع التعليم"، وبرنامج "التعليم للجميع"، وكلاهما له أهداف جنسانية محدّدة.

٥٥- وعلاوة على ذلك، ترجمت خطة العمل الاستراتيجية المعدّة في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية في برامج ومشاريع محدّدة. وتتضمّن المبادرات ما يلي:

- (أ) التعليم المجاني حتى مرحلة التعليم الثانوي؛
- (ب) إدخال مناهج التعليم المهني/التقني في مرحلة التعليم الثانوي؛
- (ج) توجه جميع المدارس الابتدائية نحو تحقيق الهدف المتمثل في ١٠٠ في المائة من المعلمات؛
- (د) تحديد مدة التعليم بالكليات العالية بأربع سنوات؛
- (هـ) فتح مراكز لمحو الأمية؛

- (و) فتح المزيد من المدارس الابتدائية، والارتقاء بها إلى مستوى المدارس الإعدادية، والارتقاء بالمدارس الإعدادية إلى مستوى المدارس الثانوية؛
- (ز) إضافة الصفين الحادي عشر والثاني عشر في المرحلة الثانوية؛
- (ح) تعزيز المعاهد القائمة الخاصة بتدريب المعلمين؛
- (ط) تقديم مساعدات مالية للطالبات وإعطاء منح للطلاب الموهوبين.

٥٦- ويجري على مستوى الأقاليم تنفيذ برامج توفر لمدارس البنات مساعدات مالية وتقديم لها الدعم الغذائي وتزودها بالكتب الدراسية مجاناً. وقد أدت هذه البرامج إلى زيادة معدل التحاق البنات بالمدارس. وتصرف وحدة الدعم التابعة لإدارة إصلاح التعليم ومحو الأمية في السند (٢٠٠٥-٢٠١١) معونة مالية للتلميذات في الصفوف ٦ إلى ١٠. ويكمن الهدف في زيادة معدلات الاحتفاظ بالتلميذات في المناطق النائية والمحرومة. وتبلغ المعونة ٢٤ ٠٠٠ روبية في العام الواحد، وهي إضافة كبيرة إلى دخول الأسر الفقيرة. وفي منطقة خيبر باختناخوا، تصرف ٧٠ في المائة من مدارس البنات في الأقاليم 'المتخلفة' مساعدات مالية في إطار برامج دعم الأطفال. وأُنجزت في مختلف الكليات الموجودة في المنطقة أشغال لتشييد مباني المكتبات وإقامة الجدران الفاصلة وتوفير المرافق اللازمة. وأُخذت أيضاً تدابير داخل المؤسسات الخاصة والعامة بهدف التوعية بالمواقف التقليدية السلبية إزاء تعليم النساء والبنات. وتعمل وزارة التعليم عن طريق شبكة المدارس التابعة لها على النهوض بالتعليم وتبذل جهود على مستوى المقاطعات في سبيل زيادة معدل التحاق البنات بالمدارس.

٥٧- ولزيادة التحاق البنات بالتعليم والإبقاء عليهن فيه في بلوشستان والبنجاب، يقدم برنامج الأغذية العالمي القمح والزيت، بصورة رئيسية للبنات، في جميع أنحاء الإقليم. ويشكل هذا الأمر حافزاً هاماً لإرسال البنات إلى المدرسة والتأكد من بقائهن فيها بعد الصف الخامس. وعلاوة على ذلك، اتخذت حكومة البنجاب التدابير الإضافية التالية بهدف تخطي أنماط السلوك التقليدي الذي يشكّل عائقاً أمام تعليم النساء والبنات.

(أ) مرفق سكني في جامعة نسائية واحدة على الأقل في مركز المقاطعة (سيوَقَر في المقاطعات غير المشمولة)؛

(ب) كليات نسائية في التحصيل (Tehsils) غير المشمولة؛

(ج) توفير حافلات لكل الكليات النسائية (التعليم الجامعي المتوسط والعالي ودراسات ما بعد التخرج) التي لا تملك وسائل نقل ملائمة؛

(د) توفير المراحيض وتشبيد الجدران الفاصلة في جميع مدارس الفتيات على سبيل الأولوية وتخصيص ٦٠ في المائة من الأموال المتاحة في إطار برنامج إصلاح قطاع التعليم في البنجاب للمرافق الناقصة في مدارس الفتيات خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛



(هـ) عدم تطبيق سياسة الدمج على مدارس الإناث.

٥٨- وفي إطار ميزانية التعليم المرصودة في خطة التنمية المستدامة للمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية (٢٠٠٦-٢٠١٥)، تخصص مبالغ لتعزيز تعليم النساء والبنات، ورفع معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم والإبقاء عليهن فيها، وزيادة الوعي بضرورة تعليم النساء والبنات. وفي المناطق الشمالية، أنشئت في عام ٢٠٠٦ مديرية لتعليم الإناث. ويتمثل الغرض منها في رصد نوعية التعليم المقدم في مدارس البنات رسداً وثيقاً. وقد أنشئت جامعات نسائية جديدة في مقاطعتين. وسوف ييسر ذلك على شابات هاتين المقاطعتين البقاء في المناطق الشمالية للحصول على التعليم العالي. وتوجد أيضاً مبان جديدة لإيواء المعلمات في إقليم جيلجيت. وأنشئت مدارس خاصة بالمجتمعات المحليّة في المناطق الشماليّة في إطار برنامج العمل الاجتماعي الممول من البنك الدولي. وتبلغ نسبة التحاق البنات في هذه المدارس ٥٨ في المائة، وتشكّل النساء أغلبية المعلمين في هذه المدارس.

٥٩- وتبين معدلات القيد أن عدد الشابات المسجلات بالجامعات ازداد أكثر من أي وقت مضى. وتشير أرقام القيد حسب مجال التخصص (٢٠٠٤-٢٠٠٥) إلى أن عدد الطالبات يفوق عدد الطلاب في مستوى درجة البكالوريوس في الاختصاصات العلمية والعلوم الاجتماعية. ومن بين الجامعات الحكومية البالغ عددها ٤٩ جامعة في باكستان، يبلغ عدد الجامعات الخاصة بالنساء أربع جامعات: جامعتان في البنجاب وجامعة واحدة في خيبر باختناخوا وجامعة واحدة في بلوشستان. وبالإضافة إلى تكافؤ فرص الدخول في جميع كليات الطب، توجد منتديات تتعلّق بكليات الطبّ مخصّصة للنساء. ويتمتع عدد من كليات البنات بتاريخ طويل وحافل في باكستان. ويوجد أيضاً عدد من الجامعات النسائية الخاصة.

## العمالة

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٦ من قائمة القضايا

٦٠- يعيش في باكستان حوالي ١٨٠,٧ مليون نسمة، ويبلغ النمو السكاني فيها ٢,٠٥ في المائة سنوياً. ويبلغ عدد اليد العاملة من مجموع السكان ٥٩,٣ مليون نسمة (٣٣ في المائة) منهم ٤٥,٥ مليون من الذكور (٧٧ في المائة) و١٣,٨ مليون من الإناث (٢٣ في المائة). وتشكّل الإناث ٤٨,٨ في المائة من مجموع السكان، غير أنّ حصتهن في سوق العمل لا تتناسب مع نسبتهم من مجموع السكان. وفيما يتعلّق بمجمل وظائف العمل، يبلغ عدد النساء صاحبات العمل ٠,٠٢ مليون امرأة فقط، فيما يبلغ عدد النساء صاحبات المهن الحرة والعاملات في الأسر دون أجر والموظفات ١,٩ مليون و٧,٩ مليون و٢,٦ مليون امرأة على التوالي. وبعبارة أخرى، تبلغ نسبة العاملات ٠,١٤ في المائة فيما تبلغ نسبة صاحبات

الأعمال الحرة والمعينات العاملات في الأسر دون أجر والعاملات ١٥,٥ في المائة و٦٣,٤ في المائة و٢٠,٩ في المائة على التوالي، مما يشير إلى أن نسبة النساء العاملات كصاحبات عمل وصاحبات أعمال حرة هي نسبة متدنية جداً.

٦١- وغالباً ما يُعزى انخفاض مشاركة المرأة في قطاع العمل في باكستان إلى عوامل تتعلق بالعرض من قبيل القيود الثقافية والمسؤوليات المنزلية وانخفاض مستوى التعليم والمهارات. وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة الاتحادية عدداً من البرامج للنهوض بالعمالة من خلال برامج فعالة لتنمية الموارد البشرية. ومن بين هذه البرامج، برنامج التدريب الوطني، وبرنامج الرئيس روزغار؛ وبرنامج المصرف المركزي الباكستاني المتعلق بتطوير الأعمال الحرة عن طريق الإقراض، وبرنامج تعزيز المرافق السكنية من خلال بناء مليون وحدة سكنية، وبرنامج مضاعفة عدد العاملات في مجال الصحة لتغطية الأحياء الحضرية الفقيرة، وبرنامج رفع الحد الأدنى للأجور من ٦٠٠٠ روبية إلى ٧٠٠٠ روبية والزيادة في معاشات التقاعد، وإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالتدريب التقني المهني، وبرنامج بينظير لدعم الدخل وإعادة نقابات العمال. وتنفذ حكومة باكستان مع ممثلين عن أصحاب العمل والعمال بدعم تقني من منظمة العمل الدولية "البرنامج القطري للعمل اللائق" في كل الأقاليم.

٦٢- ويساهم برنامج بينظير لدعم الأجور مساهمة كبيرة في تمكين جزء من أفقر النساء وأكثرهن تهميشاً في كل أرجاء باكستان. وتُجرى تحويلات هذا البرنامج مباشرة إلى نساء الأسر المستفيدة، وفي الوقت الراهن يبلغ عدد الأسر المؤهلة للانتفاع بالبرنامج ٧,٢ مليون أسرة.

٦٣- ويُن استقصاء أولي أجراه برنامج بينظير لدعم الأجور في الفترة الأخيرة أنه بينما تمارس المرأة سلطات واسعة فيما يتعلق بتدبير شؤون الأطفال، فإن الشؤون المالية تبقى عموماً من مشمولات الرجل. ولكن، من المتوقع أن يساهم البرنامج تدريجياً في تصحيح هذا الاختلال في التوازن، ولا سيما في صفوف الأسر المستفيدة. ويساعد البرنامج المرأة على المشاركة في الأنشطة اليومية في المجال العام التي كانت ممنوعة عليها فيما مضى. ويحصل مليوناً امرأة مستفيدة على الأموال المحولة عن طريق بطاقة الرعاية الذكية، أو بطاقات بينظير للسحب الإلكتروني، أو عن طريق التحويلات المصرفية بواسطة الهواتف النقالة، وتستوجب البطاقات الذكية وبطاقات بينظير للسحب الإلكتروني زيارة المصارف للحصول على بطاقات سحب الأموال من الصراف الآلي، فيما تتيح التحويلات المصرفية عن طريق الهواتف النقالة ملكية الهواتف النقالة.

٦٤- واتخذت الحكومات الإقليمية تدابير لإكساب المهارات التقنية للنساء والشباب بغية تشجيع الإناث على الانخراط في قطاع العمل الرسمي. وفي ضوء النهج المعتمد في إطار العمل الجديد للنمو الاقتصادي، تتخذ حكومة البنجاب تدابير سياسية مختلفة من أجل توسيع نطاق برامج التدريب المهني والتوظيف لتشمل جميع المقاطعات. وستُطلق هذه البرامج على مستوى

المقاطعات، وستنفذ عن طريق هيئة التعليم التقني والتدريب المهني في البنجاب، ومجلس تطوير المهارات، ومجلس البنجاب المعني بالتعليم التقني، ومجلس البنجاب المعني بالتدريب المهني.

٦٥- وتشدد السياسة الشبابية في البنجاب أيضاً على "تنمية الشباب المؤهلين للعمل" بهدف زيادة معدل توظيف الشباب، وسدّ الفجوة بين الجنسين في سوق العمل، وتعزيز حضور المرأة في مناصب الإدارة، والتوفيق بين حاجيات سوق العمل والموظفين الممكنين. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت حكومة البنجاب مشروعاً لتشجيع الأعمال الحرة خصصت في إطاره مبلغاً قدره مليار روبية سيُمنح في شكل قروض بغية مساعدة الشباب على تطوير الأعمال الحرة. وستعطي الأولوية لأصحاب المهارات، وبخاصة الشبابات، وسيبلغ الحد الأقصى للقروض المخصصة لتطوير الأعمال الحرة وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الأنشطة الاقتصادية، ٥٠.٠٠٠ روبية.

٦٦- وشرعت حكومة السند أيضاً في تنفيذ برامج عديدة للتعليم التقني والتدريب المهني في إطار برنامج الشهيدة بينظير بوتو للنهوض بالشباب مع التركيز بوجه خاص على المرأة لمساعدتها في مواجهة خطر البطالة. ويهدف البرنامج إلى توفير فرص عمل في المدى القصير وتنمية المهارات لحوالي ١٠٠.٠٠٠ شاب في إقليم السند من شبه الأميين أو المتعلمين العاطلين عن العمل لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وعام واحد. ويهدف البرنامج إلى إتاحة فرص عمل لعاطلين شباب من ضعاف الحال يتراوح مستوى التحصيل العلمي بينهم من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي. وسينفذ المشروع عن طريق برنامج الشهيدة بينظير بوتو للنهوض بالشباب. وسيعالج هذا المشروع مسألة الفقر والبطالة عن طريق تنمية الموارد البشرية في الإقليم. وستعمل هيئة التعليم الفني والتدريب المهني وهيئة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم معاً من أجل تعزيز ثقافة الأعمال الحرة.

٦٧- وأعطت الحكومة أولويةً إلى منطقة خيبر باختناخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية وغيرهما من المناطق. وشهد عدد المعاهد التقنية وعدد الطلاب في هذه المعاهد ارتفاعاً كبيراً في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وأنشئ حتى الآن ١٠٨ معاهد تقنية في مختلف الجامعات التكنولوجية، ومعاهد التقنيات التطبيقية، وكليات التجارة والعلوم الإدارية، ومراكز التعليم التقني والمهني، والمراكز المتقدمة لتدريب المدرسين التقنيين، ومراكز تدريب المدرسين التقنيين ومراكز تنمية المهارات.

٦٨- وإذ تدرك حكومة بلوشستان أهمية المهارات التقنية للحصول على فرص العمل، وافقت على مشروع قانون التعليم التقني والمهني في عام ٢٠١١ بهدف رسم واستعراض السياسات في ضوء المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الوطنية المعنية بالتعليم التقني والتدريب المهني بغية رسم استراتيجية لتطوير التعليم التقني والتدريب المهني والعمالة بصورة عامة والتعاون مع مصادر المعلومات الخاصة بسوق العمل سعياً إلى تقييم الاحتياجات التدريبية المستقبلية على أساس مستمر، على المستوى المحلي والخارجي على حد سواء. ويتضمن القطاع الفرعي للتعليم

التقني والتدريب المهني في بلوشستان معهدين للفنون التطبيقية مخصصين للمرأة أنشئنا بموجب مشروع التعليم التقني، وفيهما أكثر من ١٠٠٠ طالب (منهم ٥٠٠ امرأة) ونحو ١٣٠ أستاذاً؛ و١١ مركزاً للتدريب التقني والمهني (فيها حوالي ١٣٠٠ طالب). وعلاوة على ذلك، أعطت الحكومة أولوية عالية إلى إقليم بلوشستان في الدورة السابعة لجائزة اللجنة المالية الوطنية واتخذت مجموعة من التدابير الرامية إلى القضاء على أوجه التفاوت والعناية بالمناطق المحرومة.

٦٩- وخصّصت حصة قدرها ١٠ في المائة للنساء في الخدمة المدنية، بغية تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.

٧٠- وفي آذار/مارس ٢٠١٠، سنّ قانونان لمكافحة التحرش الجنسي. وأدخل القانون المعدل للقانون الجنائي لعام ٢٠١٠ تعديلات على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لتجريم التحرش في الأماكن العامة وفي أماكن العمل. ويعاقب الآن على التحرش الجنسي بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أعوام أو بغرامة قدرها ٥٠٠٠٠٠ روبية باكستانية أو بالعقوبتين كليهما. ويعرّف قانون الحماية من التحرش في مكان العمل لعام ٢٠١٠ جريمة التحرش ويضع مدونة قواعد السلوك في مكان العمل. ومن أجل تنفيذ هذا القانون، أنشأت الوزارات لجاناً وزارية للتحقيق في حالات التحرش ومعالجتها. وعلى النحو المنصوص عليه في القانون، عُيّن أمين مظالم على المستوى الاتحادي بغية تلقي الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي. ويعمل مكتب أمين المظالم كهيئة استئناف.

٧١- وأنشأت اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة لجنة لرصد التنفيذ تتولى متابعة تنفيذ هذه القوانين. وتسهر اللجنة على إنفاذ القانون في جميع المؤسسات العامة في غضون سنتين. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حلقات توجيهية للتعريف بالقانونين.

٧٢- وعلى المستوى الإقليمي، شرعت حكومة البنجاب في تنفيذ مدونة قواعد السلوك لحماية المرأة من التحرش في أماكن العمل. وأسندت إلى لجنة إقليمية مهمة مراقبة تنفيذ القانون، فيما صدر إعلان لتعيين أمين مظالم بموجب قانون حماية المرأة من التحرش في أماكن العمل. ووضعت حكومة السند مخططاً لتقديم المساعدة القانونية والطبية إلى النساء المستضعفات.

٧٣- وأنشأت الحكومة في الآونة الأخيرة لجنة معنية برصد تنفيذ قانون مكافحة التحرش الجنسي (آب/أغسطس ٢٠١٢) من أجل الرصد المستمر لحالة تنفيذ القانون. وتم الإعلان عن إنشاء "أمين مظالم خاص بالتحرش الجنسي" في الإقليم. وفي بلوشستان، تلتمس اللجنة الإقليمية المعنية برصد تنفيذ قانون مكافحة التحرش لعام ٢٠١٠ كل ثلاثة أشهر. وشكّلت لجان تحقيق وزارية في أكثر من ١٨ وزارة، ووافق رئيس الوزراء على مشروع إنشاء مكتب إقليمي مستقل لأمين المظالم. وعلاوة على ذلك، وزعت نسخ من القوانين المتعلقة بمكافحة التحرش على جميع الأقسام الوزارية.

٧٤- وتعمل اللجنة المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي في مكان العمل بالتنسيق مع أمانة المناطق القبلية التابعة للإدارة الاتحادية. وقد شرعت الوحدة المعنية بتمكين المرأة في طباعة القانون وتوزيعه وبدأ إنشاء اللجان اللازمة داخل الوزارات.

٧٥- وقامت وزارة النهوض بالمرأة بصياغة السياسة الوطنية الخاصة بالعاملين من المنزل بالتشاور مع وزارة العمل واليد العاملة. غير أنه نتيجة التعديل الدستوري الثامن عشر، نقلت سلطات الوزارتين كليهما إلى الأقاليم. وعليه، استهدت وزارة حقوق الإنسان مبادرة لاستكمال وضع هذه السياسة. ووافقت وزارة القانون والعدل ووزارة التنسيق بين الأقاليم على هذه السياسة. ويجري في الوقت الراهن وضع الصيغة النهائية للسياسة.

٧٦- وصاغت حكومة البنجاب "مشروع السياسة العامة الخاصة بالعاملين من المنزل" الذي يشمل استراتيجيات وخططاً وبرامج لحماية وتعزيز حقوق واستحقاقات هذه الفئة من العمال الذين تشكل النساء أغليبيتهم.

## الصحة

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٧ من قائمة القضايا

٧٧- عملاً بالتعديل الدستوري الثامن عشر، نُقلت المهام المنوطة بالقطاع الصحي إلى الأقاليم التي تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي. ويقدم ١٣ مستشفى تابعة للجنة الباكستانية للطاقة الذرية في أربعة أقاليم خدمات التحاليل المخبرية والعلاج لمرضى السرطان، ويجري حالياً بناء تسعة مستشفيات جديدة لعلاج السرطان. وأنشئت عيادات خاصة لرعاية سرطان الثدي في جميع مراكز الطب النووي. ووافقت اللجنة المعنية بالنهوض بالمرأة في حيزران/يونيه ٢٠١٢ على المشروع الوطني للكشف عن سرطان الثدي في مرحلة مبكرة بتكلفة قدرها ٣٣٨,٦٦ مليون روبية.

٧٨- وأطلقت الحكومة برامج عدة للرعاية الصحية بهدف مراقبة الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وغيرها من الأمراض. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدّم في بعض الأنشطة الصحية الأخرى على النحو التالي:

(أ) إنشاء سبعة مراكز صحية في المناطق الريفية، و ٣٠ وحدة للرعاية الصحية الأساسية، وتحديث ١٥ مركزاً للرعاية الصحية في المناطق الريفية، و ٣٥ وحدة للرعاية الصحية الأساسية؛

(ب) توفير أخصائيين وموظفين طبيين إضافيين على النحو التالي: ٤ ٠٠٠ طبيب، و ٤٥٠ طبيب أسنان، و ٣٠٠٠ ممرضة، و ٤٥٠٠ مساعد طبي، و ٥٠٠ قابلة؛

(ج) تحصين نحو سبعة ملايين طفل وتوزيع نحو ١٩ مليون رزمة من أملاح الإماهة الفموية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ في إطار برنامج الوقاية؛

(د) الإبلاغ عن ٥٠٠ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشري في إطار البرامج الوطنية والإقليمية لمكافحة الإيدز، بما في ذلك ٢٧٠٠ حالة بلغ فيها المرض مرحلة متقدمة جداً. ويتلقى حوالي ١٠٣٠ مريضاً العلاج المجاني في ١٢ مركزاً لعلاج الإيدز.

٧٩- وأطلق برنامج لتنظيم الأسرة والرعاية الصحية الأولية يخصص النساء بصورة حصرية، واستخدمت حوالي ١١٠.٠٠٠ عاملة في مجال الرعاية الصحية. وتغطي العاملات في مجال الرعاية الصحية أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع السكان و٧٦ في المائة من السكان المستهدفين. ومن بين ٣٠ مليون طفل، تتولى العاملات في مجال الرعاية الصحية تحصين حوالي ١٦ مليون طفل في الأيام الوطنية للتحصين. وبالإضافة إلى ذلك، تحصن العاملات في مجال الرعاية الصحية نحو ٤,٥ مليون امرأة من أصل ٥ ملايين امرأة مستهدفة في المقاطعات الأكثر عرضة للخطر. وثمة اعتراف واسع بدورهن في النهوض بصحة المرأة والطفل. وتوفر الحكومة المرافق الصحية للنساء اللواتي يعشن في مناطق نائية من خلال وحدات الرعاية الصحية المتنقلة. وفي البنجاب، أُدرجت وحدات الرعاية الصحية المتنقلة للتصدي لأوجه القصور في التغطية ولتقديم الخدمات بصورة فعالة في المناطق النائية. وتحتوي وحدة الرعاية الصحية المتنقلة على معدات تشخيص صغيرة أو كبيرة الحجم. وتحتوي أيضاً على مواد للتشخيص الصحي بغية نشر المعلومات بصورة استراتيجية. وتعمل ست وحدات متنقلة للرعاية الصحية في مقاطعات مظفرغار وراجنبور وميانوالي ودج خان وبهاولابور وبهاولانغار منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وستوفر ٥٠ وحدة متنقلة إضافية للرعاية الصحية. كما ستوفر ٢٠ وحدة متنقلة للرعاية الصحية في فترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨٠- وأطلقت الحكومة برنامج صحة الأم والطفل بهدف تحسين خدمات الرعاية الخاصة بصحة الأم والرضيع، ولا سيما في صفوف الفقراء والمحرومين. ويرمي البرنامج إلى تعزيز فرص الحصول على الخدمات العالية الجودة المتعلقة بصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة، وإلى تدريب ١٠.٠٠٠ قابلة في المجتمعات المحلية، وتوفير خدمات التوليد في حالات الطوارئ ورعاية الرضع في ٢٧٥ مستشفى/مرفقاً صحياً، وتقديم الخدمات الأساسية المتعلقة بالتوليد في حالات الطوارئ ورعاية الرضع في ٥٥٠ مرفقاً صحياً، وتقديم خدمات تنظيم الأسرة في جميع المراكز الصحية.

## الفئات المحرومة من النساء

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٨ من قائمة القضايا

٨١- تعتبر حكومة باكستان المتضررين من الفيضانات أو من عمليات إنفاذ القانون بمثابة "أشخاص نازحين" لا بمثابة "أشخاص مشردين داخلياً".

٨٢- وأدت الفيضانات والأمطار الكثيفة في الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ إلى نزوح ٢,٦ مليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التهديد الذي تمثله الجماعات المتطرفة وإجراءات إنفاذ القانون التي أعقبت ذلك في سوات إلى نزوح فئة من السكان المحليين. ورغم طبيعة هذه التحديات التي لم يسبق لها مثيل، كانت جهود الإغاثة سريعة ومنتظمة. وقد سمح الحشد المبكر للموارد، البشرية منها والمالية، بتقديم المساعدات الممثلة في المأوى والغذاء والرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي في الوقت المناسب إلى المجتمعات المحلية المتضررة. وفي أثناء مرحلة الإغاثة والتعافي، لوحظ تنسيق فعال بين مختلف السلطات على المستوى الاتحادي والفيدرالي، وتآزر ديناميكي بين الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وبدأ نازحون يعودون إلى منازلهم بعد نزول مستوى المياه. وستواصل الحكومة توفير المرافق الأساسية والحماية للنازحين المؤقتين مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال.

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ١٩ من قائمة القضايا

٨٣- شهدت باكستان إحدى أكبر موجات اللجوء في العالم على مدى أكثر من ٣٠ عاماً. وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد اللاجئين الأفغان المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١,٧ مليون شخص. ويوجد أكثر من مليوني لاجئ أفغاني غير مسجل في باكستان. ويضاف إلى عدد السكان الأفغان في باكستان ٨٣٠٠٠٠ مولود جديد كل عام.

٨٤- ورغم أن باكستان ليست دولة طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، برهنت عن احترام المبادئ الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين. واللاجئون الأفغان مشمولون باستراتيجية إدارة شؤون اللاجئين الأفغان في باكستان وإعادة توطينهم لعام ٢٠١٠. ورغم الانخفاض الشديد في المساعدات الدولية، ما زالت باكستان تستضيف اللاجئين استناداً إلى تقاليد الضيافة الباكستانية. ويُعامل اللاجئون معاملة إنسانية رغم المشاكل الاجتماعية والإنسانية والأمنية الناتجة عن وجودهم في المجتمعات المحلية المضيفة. ويشكل وجودهم المستمر ضغطاً كبيراً على المرافق التعليمية والصحية المحدودة أصلاً. وبينما بذلت الحكومة قصارها لتوفير المرافق الطبية والتعليمية الجيدة للاجئين الأفغان، فإنها لا تزال تعتقد بأن إعادة

اللاجئين الأفغان، بكرامة وشرف، هي الحل الأفضل لمشاكلهم. ويُشار في هذا الصدد إلى أن السلطات الباكستانية لم تدخر جهداً لتوفير المرافق الصحية والتعليمية للاجئين الأفغان.

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٢٠ من قائمة القضايا

٨٥- تتمتع الأقليات الدينية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتنص ديباجة الدستور على ما يلي: "يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تكفل للأقليات إقامة شعائر دياناتها بحرية وتطوير ثقافتها". وجميع المواطنين متساوون أمام القانون، ويتمتعون بحماية القانون على قدم المساواة. وتنص المادة ٢٦ من الدستور على أنه لا يجوز التمييز ضد أي مواطن على أساس العرق أو الدين أو الطائفة أو الجنس أو الإقامة أو مكان الولادة. ويتضمن قانون العقوبات الباكستاني أيضاً أحكاماً تركز حرية المعتقد. وتنص المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات على ما يلي: "كل من يدمر أو يخرب أو يدنس أي مكان من أماكن العبادة، أو أي غرض مقدس بنية إهانة ديانة فئة من الأشخاص، أو عندما يكون صاحب الفعل على علم بأن فعل التدمير أو التخريب أو التدنيس يمثل إهانة لدين فئة من الأشخاص، يُعاقب بالسجن لمدة تصل إلى سنتين أو بغرامة ماليها أو بهما معاً".

٨٦- وإلى جانب الأحكام الدستورية والقانونية التي تحمي الأقليات الدينية، ومنها النساء (المنتميات إلى الأقليات)، أُتخذت خطوات كثيرة في الأعوام الأخيرة في سبيل تمكين الأقليات وإدماجها في المجتمع المحلي. وخصّصت لأفراد هذه الأقليات نسبة ٥ في المائة من وظائف الخدمة العامة. وخصّصت لها أيضاً عشرة مقاعد في الجمعية الوطنية وأربعة مقاعد في مجلس الشيوخ، فضلاً عن ثلاثة وعشرين مقعداً في الجمعيات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، مُنح أفراد الأقليات حق التصويت عن طريق النظام الانتخابي المشترك.

٨٧- وأنشأت الحكومة وزارة الوفاق الوطني حفاظاً على مصالح الأقليات. وعلاوة على ذلك، بدأ تشغيل "صندوق خاص لمساعدة الأقليات" في وزارة الأقليات (نُقل فيما بعد إلى وزارة الوفاق الوطني) منذ عام ١٩٨٥. ويستخدم الصندوق لتقديم المساعدة المالية للمحتاجين من جماعات الأقليات وتنفيذ مشاريع إنمائية صغيرة لفائدة هذه الجماعات. وأنشأت الحكومات الإقليمية لجاناً لتحقيق الوثام بين الأديان تضم ممثلين عن زعماء دينيين بارزين من الأقليات والأغليبيات على حد سواء.

٨٨- واستعرضت اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة أيضاً بعض التعديلات الهامة الخاصة بقوانين زواج المسيحيين وطلاقهم بهدف القضاء على الأحكام الواردة في هذه القوانين التي تميز ضد نساء الأقليات، واقترحت اللجنة مجموعة من التعديلات. وبالإضافة إلى ذلك، تنظر الجمعية الوطنية حالياً في مشروع قانون بعنوان "زواج الهندوس" من أجل وضع قانون ينظم الأحوال الشخصية لأفراد المجتمع الهندوسي.



## الزواج والعلاقات الأسرية

### الرد على القضايا المطروحة في الفقرة ٢١ من قائمة القضايا

٨٩- تنظر جمعية إقليم السند حالياً في وضع مشروع قانون لتوحيد سنن زواج الإناث والذكور. ويُشار في هذا الصدد إلى أن قانون مكافحة الممارسات المعادية للمرأة لعام ٢٠١١ ينطبق أيضاً على نساء الأقليات. علاوة على ذلك، عُرض مشروع قانون يتعلق بزواج الهندوس على الجمعية الوطنية. وقدمت اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة مشاريع تتعلق بتعديل القوانين التي تنظم الأحوال الشخصية لأفراد الطائفة المسيحية.

٩٠- وتنطبق أحكام الحدود على جميع مواطني باكستان. غير أن العقوبات تختلف بين المسلمين وغير المسلمين. فإذا كان المتهم في قضية زنا غير مسلم، يجوز قبول شهادة غير المسلم. وعلاوة على ذلك، إذا كان المتهم غير مسلم، يمكن أن يرأس الهيئة القضائية شخص غير مسلم.